

المصدر: الأهرام العربي

التاريخ: ١٠ سبتمبر ٢٠٠٥

مفاجآت تقرير ميليس
في قضية اغتيال الحريري

سيناريو الإطاحة بالرئيس إميل لحود



رفيق الحريري

بيروت - فتحي محمود

علي الرغم من مرور سبعة أشهر علي اغتياله, مازالت لعنة رفيق الحريري تطارد خصومه, وتفجر مفاجآت جديدة تذهل اللبنانيين, وتعيد تشكيل النظام السياسي اللبناني مرة أخرى, فبعد أن أدت جريمة الاغتيال إلي إجبار القوات السورية علي الخروج من لبنان,

وأفرزت تركيبة سياسية مختلفة لمجلس النواب والحكومة, جاءت النتائج الأولية لنشاط لجنة التحقيق الدولية في الجريمة لتستكمل المفاجآت, بتوجيه الاتهام رسميا لأربعة من القادة الأمنيين اللذين كانوا من المقربين من سوريا والرئيس اللبناني إميل لحود بالتورط في التخطيط للاغتيال, وليبدأ فعليا العد العكسي للأيام المتبقية علي وجود الرئيس لحود في منصبه.

ورغم ذلك, فإن المفاجآت الحقيقية لم تظهر بعد, والتقرير الذي سيتقدم به القاضي الألماني يتليف ميليس رئيس لجنة التحقيق الدولية إلي كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة في نهاية شهر أكتوبر المقبل سيكون مذهلا للجميع - علي حد وصف أحد المسؤولين اللبنانيين - وقد قدم ميليس إلي أنان بالفعل ملفا ضخما مغلفا بالبلاستيك ومختوما بالشمع الأحمر, يحوي نسخة كاملة من كل الوثائق والمعلومات المهمة التي توصل إليها, لا يقوم أنان بفتحها إلا إذا حدث مكروه للقاضي ميليس قبيل أن يتمكن من إعداد تقريره النهائي.

ورغم تأكيد ميليس منذ أيام علي عدم وجود أي مشتبه به سوري في القضية حتي الآن, فإنه لا يمكن التكهن بتطورات مجريات التحقيق بعد زيارة ميليس إلي دمشق, والصورة الكاملة التي سيقدمها لكيفية حدوث الجريمة, والتي يجب أن تتضمن إجابة محددة عن سؤال مهم: من الذي أمر القادة الأمنيين المشتبه بهم بالتخطيط لاغتيال الحريري؟

ووفقا للتصور الذي توصلت إليه اللجنة الدولية من خلال

التحقيقات, فإن المدير العام السابق لقوي الأمن الداخلي اللواء علي الحاج متورط في تخطيط وتنفيذ جريمة الاغتيال, من خلال مشاركته في اجتماعات وضع خطة الجريمة وإعطاء أوامر لإزالة

الأدلة وتشويه المعالم ومسرح الجريمة, وهذا الأمر ينطبق أيضا علي قائد الحرس الجمهوري العميد مصطفى حمدان أحد أبرز معاوني الرئيس لحود.

كما أن المدير السابق لمخابرات الجيش ريمون عزار متورط في التخطيط والتنفيذ, من خلال مشاركته في الاجتماعات التحضيرية للجريمة ومن خلال تفقده مع مشتبه بهم آخرين لمسرح الجريمة, قبل التنفيذ.

وحال المدير العام السابق للأمن العام اللواء جميل السيد لا تختلف, وفق شبهات ميليس, فهو متورط أيضا من خلال مشاركته في اجتماعات وضع الخطة, وتفقده قبل الجريمة مسرحها. وطبقا لهذا التصور, فإن النائب السابق ناصر قنديل قدم تقريرا إلي جهات سورية خلال العام الماضي, اقترح فيها سرعة التخلص من رفيق الحريري قبيل الانتخابات النيابية, وقد نفي قنديل ذلك, لكن ميليس يؤكد وجود شهود سريين لديه سيقدمهم إلي المحكمة التي ستتولي القضية, والتي غالبا ما ستكون محكمة دولية خاصة, بعد رفض عدد كبير من الشهود المثول أمام القضاء اللبناني لعدم ثقتهم به.

وتشير مصادر اللجنة إلي أن ميليس حصل علي معلومات مهمة من مسنولين أمنيين سوريين سابقين, التقى بهم سرا في جنيف, وأن تصوره للجريمة يقوم علي أساس أن القادة الأمنيين المشتبه بهم الأربعة خططوا لها بدقة وحددوا مسرح الجريمة, ثم دفعوا ببعض العناصر الفلسطينية المرتبطة بتنظيمات أصولية في مخيم عين الحلوة للاجئين لتنفيذها, وهو ما يفسر شريط الفيديو الذي ظهر فيه الفلسطيني أحمد أبو عدس معلنا تنفيذ الحادث باسم جماعة النصر والجهاد في بلاد الشام انتقاما من السعودية, وقام القادة المشتبه بهم بعد ذلك بطمس معالم مسرح الجريمة لإخفاء أي أثر للأدلة الموجودة به.

وقد فجرت تحقيقات ميليس من جديد قضية استمرار الرئيس لحود في منصبه, رغم إعلان القاضي الألماني أنه ليس مشتبه بها. وبعد ساعات علي بيان ميليس وجه الرئيس إميل لحود ثلاث رسائل مباشرة إلي المعنيين بالتحقيق بقضية اغتيال رفيق الحريري داخليا وخارجيا, مؤكدا في الأولي علي دور القضاء اللبناني في التحقيق حتي جلاء الحقيقة كاملة استكمالاً لدور لجنة التحقيق الدولية, ومشددا في الثانية علي ضرورة توافر الوقائع الدامغة والأدلة الثبوتية والتدقيق في إفادات الشهود, ومقارنة مثل

هذه المعطيات التي ذكرها التحقيق الدولي مع مضمون التحقيق اللبناني، ليبنى في ضوءها القرار المناسب، وموضحا في الثالثة أنه مستمر في تحمل مسؤولياته في المحافظة على الدستور والقوانين واستقلال لبنان وسلامة أراضيه، وعلى تطبيق العدالة على الجميع.

ولم يمر وقت طويل حتى جاء رد من رئيس الوزراء فؤاد السنيورة يدعو المسؤولين إلى أن يتعاملوا مع قضية التحقيق

بأعلى درجات المسؤولية، بعيدا عن أي توجيه لمسار التحقيق ومحاولة إملاء للقرارات القضائية.

وسرعان ما انضم النائب سعد الحريري زعيم تيار المستقبل إلى السنيورة في الرد على لحدود، مجددا مطالبته جميع الأطراف، داخل لبنان وخارجه، بالتعاون الكامل مع لجنة التحقيق الدولية، ونبه من أي محاولة ترمي إلى التأثير على مجريات التحقيق أو الضغط على القضاء اللبناني تحديدا، واستباق التحقيقات بإصدار شهادات حسن السلوك وبراءة الذمة من هنا أو من هناك، سواء جاءت هذه الشهادات من جهات سياسية أم من مواقع رسمية زجت نفسها في دوائر الشبهة والاتهام.

والحقيقة أن الرئيس لحدود يعيش الآن أياما صعبة للغاية، وفي الثاني من يناير الماضي، أي قبل اغتيال رفيق الحريري، وقبل خروج السوريين من لبنان، قال الزعيم الدرزي النائب وليد جنبلاط: أتمنى إلا نصل مع الرئيس إميل لحدود إلى ما حدث عام 1952 حين طالب النواب السبعة الرئيس بشارة الخوري، بالاستقالة. ومع كل التغييرات الكبيرة التي حدثت في لبنان، لم يكف جنبلاط عن هذا المطلب، الذي توسعت أعداد رافعيه مع تشكل قوي 14 مارس التي تجمعت بعد اغتيال الحريري، واعدت طرح ملف التغيير الرئاسي بقوة، لحظة انتهاء المؤتمر الصحفي لميليس الأسبوع الماضي، كما في لحظة دعوة الصحفيين إلى القصر الجمهوري، وسط شائعة مفادها أن رئيس الجمهورية يتجه إلى تقديم استقالته في ضوء كلام ميليس عن تورط الضباط الأمنيين الأربعة المقربين منه في الاغتيال. ولم تكن هذه الشائعة الأولى في مسار الأحداث المتلاحقة في البلاد، وإحدى الشائعات كانت تحدثت عن نية انقلابية لإجبار رئيس الجمهورية علي الاستقالة سلميا.

وتزامنت هذه الأجواء مع حركة كثيفة في مقر البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير، من جانب قوي 14 مارس، لوضع صفير في أجواء المرحلة واستشراف المرحلة المقبلة.

كما أن باريس شهدت اجتماعات مهمة بين عدد كبير من السياسيين اللبنانيين لدراسة موقف لحدود، وبرز اتجاهان في هذا

الرئيس إميل لحود بات محتوماً ووشيكاً، إما بالقضاء وإما بالسياسة وإما في الشارع، لا بل إن هذه الاحتمالات الثلاثة كانت في حد ذاتها موضع بحث أيضاً، من زاوية تسريع التطورات وضمن حسن تنفيذها وعدم خروجها عن المسار المنشود. وانطلاقاً من هذه الحتمية بدأ البحث الجدي بأسماء المرشحين للرئاسة المقبلة. ففريق الحريري رمى بوضوح وصراحة اسم النائب روبيير غانم، كمرشح محتمل من النواب الحاليين وجري البحث في خلفيات هذه التسمية، فبرز أنها تبدو أقرب إلى الترشيح الوسطي التوافقي، لا تجاه القوي المسيحية طبعاً، بل تجاه القوي السياسية الصديقة للأكثرية النيابية الحالية، المعن منها والمضمر. فالنائب غانم ظل حتى اللحظة الأخيرة صديقاً لقوي دمشق في لبنان، وهو لم ينخرط إطلاقاً في الحملات ضد سورية أو في المواقف الاستفزازية حيالها. كما أن انتماءه البقاعي يشكل عامل اطمئنان لسورية من جهة، ولحزب الله من جهة ثانية. ويؤكد هذا الطابع الوسطي لترشيح غانم أنه يأتي من خارج الأطر

السياسية التي خاضت معركة 14 مارس مباشرة. إضافة إلى غانم، ألمح فريق الحريري علي ما يبدو إلى احتمالات أخرى، منها النائب السابق غطاس خوري من خارج البرلمان، وقد يكون السفير السابق جوني عبده. وفي المقابل رمى فريق جنبلاط بالوضوح نفسه أسماء عدة مثل فؤاد السعد ونايلة معوض وبطرس حرب، من داخل البرلمان، وفي حال سمحت موازين القوي باستعادة أسماء آخرين ممن رسبوا في الانتخابات الأخيرة، ذكر معسكر جنبلاط باسم النائب السابق نسيب لحود.

وقال النائب وائل أبو فاعور أحد معاوني جنبلاط إن اعتقالات القادة الأمنيين أطلقت العد العكسي لنهاية الرئيس إميل لحود، كما أطلقت عملية السقوط النهائي لتجربة عسكرة النظام بعدما أصبح معظم أركان هذه التجربة في السجون، وأي خيار مستقبلي في رئاسة الجمهورية يجب ألا يقودنا إلى تجرع كأس العسكر المرة مرة أخرى ولو بشعارات إصلاحية.

وتمنى النائب إدمون نعيم عضو كتلة نواب القوات اللبنانية التي يتزعمها سمير جعجع علي الرئيس إميل لحود أن يقدم استقالته حفاظاً علي موقع الرئاسة الذي يجب أن يبقى بمنأى عن المهاترات، وقال إنه لم يعد جائزاً أن يبقى لحود في قصر بعبداً. وأفضل الحلول أن يقدم استقالته، لأن عملية إقالته بالقوة صعبة جداً وغير مناسبة وغير لائقة بمقام الرئاسة.

وإذ رأي أن الإصرار الذي يظهر في البيانات الصادرة عن رئاسة الجمهورية حول إكمال لحود ولايته حتى آخر يوم إصرار ظاهري

الإطار. الأول يقوده جنبلاط مباشرة, ويرمي إلى الإعداد للتغييرات الرئاسية. والآخر تسعى قوي مسيحية معنية في تحالف 14 مارس, إلى الجهر به, ويقول بعدم حرق المراحل وعدم مجازاة ما تصفه بأنه خطوات متسارعة للتغيير الرئاسي, وبوضع القضية برمتها في يد البطريرك الماروني من دون سواه, بحسب تعبير أحد الفاعلين في مجموعة هذه القوي.

في الاتجاه الأول, ثمة أكثر من معطي. ومتابعو هذا الاتجاه يعتبرون أن ما قام به لحدود من دفاع عن المشتبه بهم, هومكابرة الساعات الأخيرة, وسيكون له تفاعل عكسي, يصب في إطار استكمال الضغوط المحلية والدولية, من أجل إسقاطه. لكن ما يعوق تعجيل الخطي في هذا الاتجاه أسئلة مطروحة عن

موقفي رئيس مجلس النواب نبيه بري, و'حزب الله', ودورهما في معركة التغيير الآتية. لذا جاء إعلان جنبلاط أنه سيزورهما, حتي أن ثمة من تحدث عن أن جنبلاط سيحمل إلى الحزب اسما محددًا من القريبين منه كمرشح للرئاسة.

في الاتجاه الثاني, تعمل قوي مسيحية من 14 مارس إلى كسر ما تسميه انكفاء دور البطريركية المارونية في هذه المرحلة المصيرية, وترمي الزيارات المتكررة إلى البطريركية علي ما يبدو إلى حث صفير علي القيام بمبادرة ما علي قاعدة استعادة زمام الأمور, وعدم التخلي عن دورها في ضوء التطورات الأخيرة. وتحرص هذه القوي علي ضرورة تمسك صفير باتفاق الطائف, وبالشراكة المسيحية الإسلامية في مواجهة التطورات.

وكشفت مصادر مطلعة أن العماد ميشال عون زعيم التيار الوطني الحر أبلغ من فاتحه بالأمر, أنه يرفض بحث الأمر الآن بانتظار نتائج التحقيق أولاً, ثم لكونه يخشى أن تكون هناك محاولة من قبل الفريق المتحكم بالأغلبية للإتيان برئيس علي قياهم ولا يتمتع بتمثيل صحيح.

كذلك تبين أن البطريرك الماروني نصر الله صفير أبلغ موفدين من النائبين وليد جنبلاط وسعد الحريري رفضه حسم الأمر الآن وأنه لا بد من انتظار نتائج التحقيقات, وأنه يري أن هذه المسألة تحتاج إلى توافق لبناني عام وأن يكون للمسيحيين دور رئيسي في اختيار الرئيس الجديد.

وانضم الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله إلى هذه الجبهة بإعلانه أنه لا يحبذ البت بالأمر الآن, وأن من الأفضل انتظار نتائج التحقيقات النهائية, وفي ضوء النتائج يتم فتح نقاش من قبل كل الأطراف المعنية في البلاد لاتخاذ قرارات تخص أموراً كثيرة أساسية من بينها ملف الرئاسة.

لكن هناك إجماعاً من معظم القوي السياسية علي أن سقوط

أكثر مما هو حقيقي, أشار إلي أن المخرج في حال رفض الاستقالة يكمن في تعديل الدستور وحذف العبارة التي أضيفت للتمديد في شكل غير شرعي. لكن هذا الأمر يحتاج إلي مدة غير وجيزة يمكن أن تصل إلي سنة, ويمكن طرحه في مجلس النواب في أي وقت كان, إذا تطلب الأمر.



بشار الأسد وأميل لحود

وتشير مصادر لبنانية إلي أن جهات عربية كانت سبقت وأن أجرت اتصالات سرية مع الرئيس لحود لمعرفة رأيه, بالمخرج الذي يراه مناسباً لما آل إليه الوضع في لبنان في ظل التعقيدات الحالية, لكن الرئيس لحود رفض الدخول في التفاصيل مؤكداً تمسكه بالدستور وصلاحياته التي ينص عليها, وبحقه في إتمام ولايته كاملة غير منقوصة. لكن هذه الجهات عاودت الاتصال ثانية بالرئيس لحود تنصحه بأن

يضع هو شخصياً ثقله للخروج بالبلد من مآزقها توفيراً للأسوأ, لكنه لم يستجب, وقد نقلت هذه الجهات العربية ما توفر لها من معلومات ومعطيات إلي جهات أوروبية معنية مباشرة بالوضع في لبنان, حيث بادرت هذه الجهات إلي دعوة عدد من السياسيين اللبنانيين (سابقين وحاليين) إلي اللقاء لبحث الموقف ووضع خطة الخروج من الوضع الراهن.

وقد طرح البعض سيناريو يقوم بمقتضاه قائد الجيش العماد ميشال سليمان نفسه بإقناع الرئيس لحود بالاستقالة, علي أن يرأس سليمان شخصياً حكومة انتقالية محددة مهمتها سلفاً بانتخاب رئيس جديد للجمهورية ضمن مهلة زمنية محددة أيضاً. لكن كل هذه التطورات مرتبطة بالموقف الشيعي من التطورات الحالية, خاصة في ظل ارتباط بعض الأطراف الشيعية بالمنظومة الأمنية السورية - اللبنانية التي كانت تدير الشأن اللبناني في الفترة الخاصة, والعلاقة الوثيقة بين 'حزب الله' والرئيس إميل لحود ودفاع الحزب المستمر عن لحود في الفترات السابقة, وذلك تقديراً منه لدعم الأخير للمقاومة, حسبما يقول مسئولو الحزب. وتعتبر مصادر شيعية أن الموقف الشيعي الحذر من عمل لجنة التحقيق, لا ينطلق من عدم الحرص على معرفة الحقيقة, لأن

جميع الأطراف الشيعية أكدت علي موقفها الداعي لمعرفة الحقيقة لإزالة الكثير من الالتباسات التي برزت, وإنما من التخوف من استخدام نتائج التحقيق لأهداف سياسية مستقبلية سواء للضغط علي 'حزب الله' أم المقاومة أم لإيجاد معادلات دولية جديدة علي صعيد لبنان والمنطقة تخدم المشروع الأمريكي في محاصرة قوي المقاومة.

لكن رغم ذلك فإن هذه القيادات تؤكد علي ضرورة استكمال التحقيق للوصول إلي النهاية ولحسم كل الإشكالات التي جرت في الفترات السابقة, وكذلك لقطع الطريق أمام أي فتنة مذهبية يحاول البعض إثارتها علي خلفية التطورات الأخيرة التي جرت, وأن ما حصل في الأيام الماضية من قبل لجنة التحقيق الدولية والقضاء اللبناني علي صعيد مسنولي الأجهزة الأمنية السابقين يسهم في قطع الطريق أمام الكثير من الالتباسات.

أما علي الصعيد السياسي, فتؤكد الأوساط الشيعية أن علاقة كل الأطراف الشيعية مع القوي السياسية اللبنانية الفاعلة 'كتيار المستقبل' والحزب التقدمي الاشتراكي كانت إيجابية وستستمر وهي التي ستسهم في وضع الأسس السياسية للتعاطي مع مختلف التطورات, وهذا ما أكده رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط وقيادات 'تيار المستقبل' في أكثر من مناسبة.

ويشعر الجميع بوجود حاجة أكيدة وضرورية إلي الكتلة الشيعية سياسياً ونيابياً, فإذا كانت الأكثرية النيابية التابعة لثنائي الحريري - جنبلاط قادرة علي تأمين الأغلبية اللازمة للفوز في أي انتخابات رئاسية وشيكة, غير أنها لا تملك القدرة علي تأمين النصاب الدستوري اللازم لعقد جلسة انتخابات الرئيس أي ثلثي المجلس.

وطالما أن الطلاق قائم بين تحالف الحريري - جنبلاط وكتلة العماد ميشال عون, فإن انضمام الكتلة الشيعية يصبح ضرورة قصوي. ويفكر البعض في كيفية اجتذاب هذه الكتلة من دون إشراكها في صفقة تسمية المرشح الرئاسي, وهو ما اعتبره آخرون صعباً جداً ويلامس حد الاستحالة. فيما اعتبر البعض الآخر أن المحاولة في هذا المجال تظل ممكنة, وهو ما بدأت تظهر ملامحه في المنسوب 'العروبي' و'المقاوماتي' المتزايد للخطاب الحريري, متأثراً بذلك باللغة الجنبلاطية المعتمدة منذ ما بعد 14 مارس الماضي, مع الإشارة إلي أن البحث داخل التحالف لم يسقط من حساباته وتوقعاته أن يكون 'حزب الله' نفسه في حاجة في المرحلة المقبلة إلي مخرج لائق من رواسب الحقبة الماضية وإلي إطار يضمن استيعابه وتأهيله وفق معطيات الحقبة الآتية وشروطها. وإن كان البعض الآخر من الفريق نفسه يستبعد هذا الأمر ويؤكد علي ثبات التنظيم الشيعي في مواقفه وقدرته علي حمايتها والدفاع عنها.

طواعية إلى مقر الأمن, فيما استدعي شخص سوري كان قد زار أحمد قبل يومين من اختفائه ولكن تم الإفراج عنه بعد ساعتين من الاحتجاز, فيما لجنة التحقيق الدولية تجهد حاليا في البحث عنه وقد داهمت شقيقته في خلدة, أما والدي ووالدتي فاحتجزا لثمانية أيام بشكل منفصل.

وعن إمكان وجود الحمض النووي لأحمد أبو عدس في مكان الجريمة, رد خالد بالقول قد تكون جثته وضعت في مكان الجريمة, واستشهد بخبر بثته وكالة رويترز في 14 مارس الماضي مفاده أنه كان بجانب سائق السيارة المنفجرة يوم الحادث شخص آخر, وذلك بعد أن تبين أن أحمد لا يجيد قيادة السيارات, وسأل خالد كيف يمكن لانتحاري أن يصطحب معه شخصا آخر؟

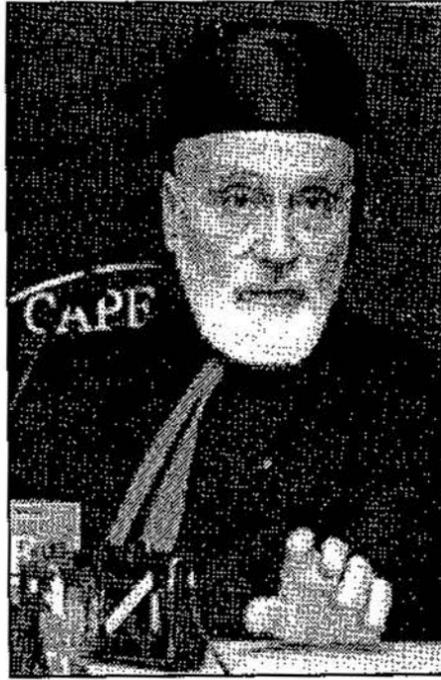
وشدد علي أن شقيقه أحمد كان مسئولاً عن العائلة وقد رفض السفر مرارا من أجل العائلة, وهو متدين ولا يمكن أن يقوم بعملية انتحارية ضد شخص كالشهيد الحريري الذي كان يقدم المساعدات للمساجد والناس, كما أنه من خلال تدينه كان يبتعد عن الصغائر فكيف بالكبائر؟

وأضاف خالد أبو عدس غالبا ما يتم تبني أي عملية انتحارية أو استشهادية بعد 24 ساعة من تنفيذها. ولكن في جريمة اغتيال الحريري ظهر الشريط بعد حوالي ساعة بهدف تركيز الأنظار علي الشريط وصرف النظر عن أمور أخرى.

وعن مؤشرات خطف شقيقه أحمد قال خالد: لقد استدرجوا أخي لعلمهم أن والدي سيبلغ دوائر الأمن في حال اختطف أحمد, وأوضح لقد غادر أحمد علي أساس أنه سيعود بعد ساعة أو ساعتين, ولكن تلقي والدي اتصالا من شخص مجهول أبلغه أنه وأحمد في طرابلس وأن السيارة التي نقلهما تعطلت وسيعودان اليوم التالي. وفي اليوم التالي اتصل الشخص نفسه وأبلغ والدي أن أحمد سيسافر إلى العراق للجهاد ولا يريد أن يتحدث مع والدته. وهنا أدرك والدي أن أحمد مختطف فسارع إلي إبلاغ السلطات الأمنية بذلك.

ولا يمكن فصل موقف الرئيس لحود من التطورات الأخيرة عن الموقف السوري، وفي هذا السياق، تساءل الكثيرون عما إذا كانت هذه التطورات تشير إلى أن طريق التحقيق سيؤدي إلى دمشق، ويمكن أن ترغم الرئيسين بشار الأسد وإميل لحود علي إعادة النظر في قرارهما زيارة نيويورك للمشاركة في قمة الأمم المتحدة المقبلة، بعد أن أكدت المصادر أن المسؤولين الأمريكيين لن يلتقوا أيا من الرئيسين اللبناني والسوري، وأضافت ساخرة: يمكن أن يلتقي كاسترو وشافيز ونجاد أحمد، في إشارة إلى 3 رؤساء آخرين تنبذهم واشنطن.

وأشارت مصادر لبنانية إلى وجود خشية من الأسوأ ليس علي سوريا فقط وإنما علي حزب الله، وهذا ما جعل بعض الوسطاء ينصحون الرئيس الأسد بأن التضحية ببعض من في السفينة أفضل من التضحية بالسفينة.



صفيير

أين اختفي أصدقاء أبو عدس؟

وصف خالد أبو عدس شقيق الفلسطيني أحمد أبو عدس - الذي ظهر في شريط فيديو يعلن مسئوليته عن جريمة اغتيال الحريري باسم جماعة النصر والجهاد - اعتقال الضباط الأربعة بأنه ظاهرة جيدة نحو معرفة الحقيقة، ويعني أن لا علاقة حقيقية للأصوليين بالجريمة، وقال إن شقيقي أحمد كان الضحية الأولي، وأن ظهور انتحاري لا يعني أن أحمد له علاقة بالجريمة، مرجحا قتل أحمد

بعد تسجيل شريط الفيديو الذي لا يشكل دليلا كافيا علي تورط أحمد بالجريمة.

وأوضح أنه تم إخفاء عدد من أصدقاء أحمد أبو عدس بعد وقوع الجريمة، كاشفا أنه يوم حدوث الجريمة اعتقلت الأجهزة الأمنية فتاة كان أحمد مغرما بها قبل ثلاث سنوات أي عندما كان في سن عام. مع العلم أنه منذ تدينه في هذا العمر لم يتكلم معها أبدا. 15 وسأل مادام النظام الأمني السابق يتمتع بهذا العمق والكفاءة، كيف لا يعرف أين ذهب أصدقاء أحمد؟

وأضاف منذ اليوم الأول لجريمة الاغتيال ذهب والدي ووالدتي

إسرائيل تتهم الأسد

حاولت الصحف الإسرائيلية استغلال التطورات الأخيرة في لبنان للهجوم على سوريا، وقالت صحيفة ידיعوت أحرونوت إن التحقيقات دخلت مرحلة دراماتيكية تكشف عن دور مباشر للرئيس السوري بشار الأسد في الاغتيال.

وأشارت إلي أن وزير الدفاع الإسرائيلي شاول موفاز عقد مشاورات حول هذه المسألة. وأنه استمع من رئيس القسم السياسي الأمني، الجنرال عاموس جلعاد إلي آخر المعلومات المفصلة التي وصلت إلي الاستخبارات الإسرائيلية حول هذه القضية، وأوضح أن تقرير جلعاد تضمن الإشارة إلي أن وفدا من ضباط الجيش الإسرائيلي ومسئولين كبار في الاستخبارات التقني أخيرا في أوروبا القاضي الألماني ديتليف ميليس الذي يقود التحقيقات باسم مجلس الأمن، ونقل له المعلومات التي جمعت هنا.